

وزارة التعليم العالي والبحث العلمي

Ministry of Higher Education and scientific Research

Mohamed Boudiaf University of M'sila

جامعة محمد بوضياف بالمسيلة

Faculty of Economic, Commercial and
Management sciences

كلية: العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير
قسم: علوم اقتصادية.

Department of sciences Economic



موضوع تقرير تربص

دور الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار (ANDI) في
دعم المشاريع المقاولاتية في الجزائر الى غاية

2022-12-31

تقرير تربص مقدم ضمن متطلبات نيل شهادة ليسانس

في علوم اقتصادية تخصص: اقتصاد نقدي وبنكي

تحت اشراف:

من اعداد الطلبة:

- حجاب عيسى

- شويطر سمية

- بولنوار رحاب

السنة الجامعية : 2023_2022



شكر وعرهان:

الحمد لله الذي هداانا الى هذا وما كنا لنهتدي لولا أن هداانا الله.

نتقدم بجزيل الشكر والامتنان الى الأستاذ الفاضل:

"حجاب عيسى"

الذي أشرف على تصويب هذا العمل ، وعلى مساعدته القيمة.

كما نتقدم بالشكر الى جميع أساتذة قسم العلوم الاقتصادية

جامعة محمد بوضياف _المسيلة_

الذين رافقونا طيلة مشوار الدراسة الجامعية .

وجميع دفعة 2020م.

والى كل من ساهم في انجاز هذا العمل المتواضع من قريب أو بعيد.



اهداء

بسم الله ابدأ كلامي الذي بفضلته وصلت إلى مقامي هذا
والحمد لله والشكر لله على نعمه التي لا تحصى.

إلى من علمني أن الدنيا كفاح وسلاحها العلم والمعرفة، إلى أعظم وأعز رجل في
الكون: "أبي العزيز".

إلى من ساندتني في صلاتها ودعائها إلى من سهرت الليالي لتتير دربي
إلى أروع امرأة في الوجود: "أمي الغالية".

إلى من عرفت معهما معنى الحياة ومن وجودهما أكتسب قوة لا حدود لها
"إخوتي" و"أخواتي" رفقاء دربي الأعزاء .

إلى كل أساتذة قسم العلوم الاقتصادية وجميع دفعة 2020 كل بإسمه ومقامه.

إلى كل من جمعني بهم الأقدار طيلة مسيرتي الجامعية.

إلى كل من كان لهم أثر على حياتي وإلى كل من أحبهم قلبي ونسيهم قلبي.

" أهدي ثمرة جهدي "

✓ شويطر سمية





اهداء:

أحمد الله عز وجل على منه وعونه في اتمام هذا البحث.

أهدي عملي المتواضع الى والدي الكريمين "أبي وأمي" حفظهما الله ورعاهما
وبارك في عمرهما وأمدهما بالصحة والعافية.

الى اخوتي وأخواتي الذين تقاسمو معي عبئ الحياة.

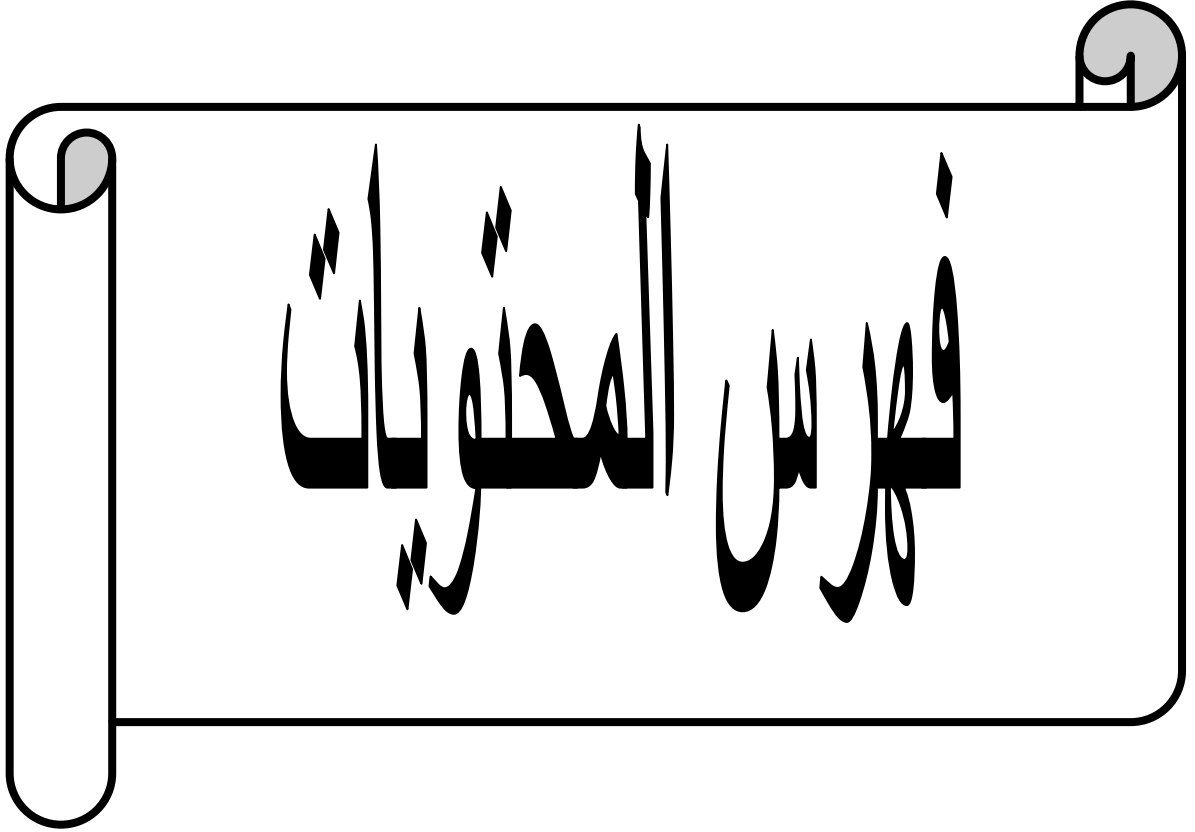
الى جميع الأصدقاء والزملاء وكل من مد يد العون وفسح طريق أمام طريقي
أبواب المعرفة.

الى كل شخص وقف معي ويساندني طوال مسيرتي الدراسية والى كل اصدقائي
الذين تخرجو معي.

الى كل من يعرفني: كل باسمه ومقامه.

✓ بولنوار رحاب





	شكر و عرفان
	اهداء
	فهرس المحتويات
	قائمة الجداول والأشكال
أ _ ب	مقدمة
04	I.التعريف بالوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار (ANDI) في الجزائر
04	1.1.I. نشأة وتعريف الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار
04	1.1.I. الهيكل اللامركزي للوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار
05	أ- تعريف الشباك الوحيد اللامركزي
05	ب- دور شباك الوحيد اللامركزي
06	2.1.I. أجهزة الوكالة
06	2.I. الاطار القانوني للوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار ومهامها
7-6	1.2.I. الاطار القانوني للوكالة
8-7	2.2.I. مهام الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار
08	3.I. الاستثمارات المؤهلة من مزايا الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار (ANDI) في الجزائر
09	1.3.I. الاستثمارات المؤهلة للاستفادة من مزايا الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار
10	2.3.I. المزايا الممنوحة من طرف الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار المخصصة للاستثمار
11	أولاً- مزايا مشتركة للاستثمارات المؤهلة القابلة للاستفادة
12	ثانياً- مزايا اضافية لفائدة الأنشطة ذات الامتياز والتي تخلق فرص العمل
12	ثالثاً- المزايا الاستثنائية لفائدة الاستثمارات ذات الاهمية الخاصة للاقتصاد الوطني
14	II. حصيلة المشاريع الاجمالية لنشاط الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار (ANDI)
14	1.II. حصيلة التصريح بالاستثمار
15	2.II. حصيلة المشاريع الاستثمارية المعلنة حسب النشاط
16	3.II. حصيلة المشاريع الاستثمارية المصرح بها حسب القوى العاملة
17	4.II. حصيلة المشاريع الاستثمارية المصرح بها حسب المنطقة الجغرافية
18	5.II. حصيلة المشاريع الاستثمارية المصرح بها حسب حالة التسجيل
20	الخاتمة
	قائمة المصادر والمراجع
	ملخص

قائمة الجداول والأشكال

أولاً : قائمة الجداول:

رقم الجدول	عنوان الجدول	الصفحة
01	بيانات التصريح بالاستثمار الى غاية 2022	14
02	توزيع الاستثمارات حسب قطاع النشاط الى غاية 2022	15
03	المشاريع الاستثمارية المصرح بها حسب القوى العاملة الى غاية 2022	16
04	عدد المشاريع المصرح بها لسنة 2022 حسب المنطقة الجغرافية.	17
05	بيانات حالة المشاريع الاستثمارية المسجلة	18

ثانياً: قائمة الأشكال:

رقم الشكل	عنوان الشكل	الصفحة
01	هيكل الشباك الوحيد اللامركزي.	06
02	التصريح بالاستثمار الى غاية 2022	14
03	توزيع الاستثمارات حسب قطاع النشاط الى غاية 2022	15
04	المشاريع الاستثمارية المصرح بها حسب القوى العاملة الى غاية 2022	16
05	المشاريع المصرح بها لسنة 2022 حسب المنطقة الجغرافية	17
06	حالة المشاريع الاستثمارية المسجلة	18



يعتبر الاستثمار عنصر فعال في تحقيق التنمية الاقتصادية في الوقت الحالي، نظرا للتغيرات الاقتصادية والاجتماعية التي يشهدها العالم والتي تهدف الى تحقيق تنمية مستدامة بجميع جوانبها، كان على دول العالم استقطاب العديد من رؤوس الاموال المحلية والأجنبية، فالاستثمار بشكل عام جزء من الاقتصاد الذي كان سببا في تقدم المجتمعات ورفقيها.

ان الاهتمام بالاستثمار من شأنه الوصول بالاقتصاد الوطني بتنمية شاملة ومتكاملة لذلك عمدت الجزائر كغيرها من الدول الى تعزيز الاستثمار في سلم الاقتصاد الوطني وجعله من أولوياتها من خلال دعم وترقية الاستثمار، فعملت الى إنشاء عدة هيئات ووكالات للنهوض بقطاع الاستثمارات بمختلف أنواعه وهذا من أجل رفع رؤوس الاموال وتمويل مشاريع لغرض البقاء ومن أجل تعظيم الثروة.

ولقد اولت الجزائر اهتماما كبيرا بالاستثمار وذلك من خلال اقرار حوافز ومغريات متمثلة في انشاء مؤسسات عدة لدعم وترقية الاستثمار بموجب الامر رقم 10-30 المؤرخ في 02 أوت 1002 المتعلق بتطوير الاستثمار والذي أنشأت بموجبه الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار التي تطمح الى جلب أكبر قدر ممكن من الاستثمارات وتهيئة الارضية القانونية والتشريعية لتسهيل عملية الاستثمار وحماية المستثمرين من خلال تقديمها العديد من الضمانات والامتيازات للمستثمرين محليين وأجانب.

أولا طرح الإشكالية: انطلاقا مما سبق يمكننا طرح اشكالية دراستنا في السؤال التالي:

- ما هو دور الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار (ANDI) في دعم المشاريع المقاولاتية في الجزائر؟

انطلاقا من إشكالية بحثنا نطرح الأسئلة الفرعية التالية:

- ما المقصود بالوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار؟ وماهي مهامها؟

- ما هي الامتيازات الممنوحة من طرف الوكالة لدعم الاستثمار في الجزائر؟

ثانيا: فرضيات الدراسة: للاجابة عن اشكالية بحثنا يمكننا وضع الفرضيات التالية:

- تساهم الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار (ANDI) في دعم المشاريع المقاولاتية في الجزائر بشكر كبير في دعم المشاريع المقاولاتية .

ثالثا: أسباب اختيار الموضوع : من أهم الاسباب نذكر:

- الاهتمام الكبير بموضوع الاستثمار من طرف الدولة و رجال الاعمال والسلطات الجزائرية.

- التعريف بالوكالة الوطنية للاستثمار (ANDI) و معرفة مدى فعالية الحوافز والامتيازات التي تمنحها على الواقع الاستثماري في الجزائر.

رابعاً: أهمية الدراسة :

تتمثل أهمية الدراسة كونها تتناول أحد أهم المجالات الاقتصادية وتقييم مدى مساهمة هذه الأخيرة في تطوير الاستثمارات وناعاش الاقتصاد الوطني.

خامساً: اهداف الدراسة:

- معرفة كل ما يتعلق بالوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار .
- إبراز دور الوكالة الوطنية في دعم وتطوير المشاريع الاستثمارية.

سادساً: منهجية الدراسة:

تم الاعتماد على بعض المناهج التي تتلاءم مع طبيعة الموضوع وتعلق الامر ب:

- المنهج الوصفي
- المنهج التحليلي لتحليل الاحصائيات المقدمة من طرف الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار (ANDI) في دعم المشاريع المقاولاتية في الجزائر .

سابعاً: هيكل الدراسة:

لغرض الإجابة على إشكالية دارستنا واختبار فرضياتنا ارتأينا لتقسيم هذا الموضوع الى فصلين حيث تناولنا في:

الفصل الأول: دراسة نظرية حيث تناولنا في العنصر الأول منه تقديم الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار (ANDI) من تعريف ومهام وغيرها، أما العنصر الثاني تم فيه التعرف عن الاستثمارات المؤهلة من مزايا الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار (ANDI) في دعم المشاريع المقاولاتية في الجزائر .

الفصل الثاني: دراسة تطبيقية للوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار (ANDI) في دعم المشاريع المقاولاتية في الجزائر ومعرفة حصيلة نشاطات الوكالة الى غاية 31-12-2022.

الفصل الأول

I. تقديم عام حول الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار في الجزائر.

تجاوزا لصعوبات التي تعترض أصحاب المشاريع الاستثمارية وتشجيعا لجل الاستثمارات الوطنية، قامت الدولة الجزائر بإنشاء عدة هيئات اعتمدها لدعم المشاريع الاستثمارية، نذكر بالخصوص الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار وهذا بهدف تركيز الجهود لترقية الاستثمار في اطار هيكل موحد.

I.1. نشأة و تعريف الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار

تنشأ لدى رئيس الحكومة وكالة وطنية لتطوير الاستثمار تدعى في صلب النص "وكالة"، وهذا بواسطة الأمر رقم 01-03 المؤرخ في 20 أوت 2001، والمتعلق بتطوير الاستثمار والنظام المطبق على الاستثمارات الوطنية والأجنبية المندرجة في إطار الأنشطة الاقتصادية لإنتاج السلع والخدمات فضلا عن الاستثمارات التي تنجز في إطار منح الاعتبارات أو الرخص ، وعملا بأحكام المادة 6 من الامر 01-03 صدر المرسوم التنفيذي رقم 01-282 المؤرخ في 24 سبتمبر 2001 المتضمن صلاحيات الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار وتنظيمها.

وتعتبر الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار وفق المادة رقم 1 من الامر 01-282 المؤرخ في 24 سبتمبر 2001 مؤسسة عمومية تتمتع بالشخصية المعنوية والاستقلال المالي ، تخضع لوصايتين، الأولى إدارية تحت سلطة رئيس الحكومة وأخرى سلطة عملية تخضع لوصاية الوازرة المنتدبة لدى رئيس الحكومة المكلف بالمساهمة وتطوير الاستثمار.

يوجد مقرها في مدينة الجزائر ولها هياكل وأجهزة تعمل على تجسيد دعم وتطوير الاستثمارات في شكل انشاء مؤسسات او اعادة هيكلتها وتأهيلها وتوسيع وحدات الإنتاج هذه الهياكل والأجهزة هي الشبائيك الوحيدة اللامركزية موزعة عبر 48 ولاية على المستوى الوطني، تشمل الادارات والهيئات العمومية المعنية، كما يمكنها انشاء مكاتب تمثيل في الخارج وتحدد عدد الهياكل المحلية والمكاتب في الخارج ومكان تواجدها عن طريق التنظيم. (كريم، 2018-2019، صفحة 41)

I.1.1. الهيكل اللامركزي للوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار

من أجل التخلص من المتاعب البيروقراطية وتسهيل الإجراءات الإدارية امام المستثمرين المحليين والأجانب تم إنشاء الشبائيك الوحيدة اللامركزية على مستوى كل ولاية في القطر الجزائري تشمل الإدارات والهيئات العمومية المعنية لتسهيل عملية الاستثمار.

أ- **تعريف الشباك الوحيد اللامركزي:** الشباك الوحيد الغير مركزي هو هيكل محلي من الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار أنشئ هذا الشباك على مستوى الولاية يضم في داخله، علاوة عن إطارات الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار نفسها، ممثلين عن الإدارات والهيئات التي تتدخل في عملية الاستثمار لاسيما الإجراءات المتعلقة بما يلي:

- تأسيس وتسجيل الشركات.
- الموافقات والتراخيص بما في ذلك تراخيص البناء
- المزايا المتعلقة بالاستثمارات

على هذا النحو هو مكلف باستقبال المستثمرين، استلام ملف تسجيلهم، تسليم شهادات التسجيل ذات الصلة وكذا التكفل بخدمات الادارات والهيئات الممثلة داخل مختلف المراكز، وتوجيهها للمصالح المعنية وحسن انائها. (www.andi.dz, le:10/04/2023)

ب- دور شباك الوحيد اللامركزي:

يتمثل دور الشباك الوحيد اللامركزي في تسهيل وتبسيط الإجراءات القانونية لتأسيس المؤسسات وتنفيذ المشاريع الاستثمارية لهذا الغرض يؤهل ممثلو الإدارات والهيئات الموجودون على مستوى المراكز لتسليم كل الوثائق المطلوبة مباشرة على مستواهم، وتقديم كل الخدمات الإدارية المرتبطة بإنجاز الاستثمار وتكوين الشركات، ويكلفون بالتدخل لدى المصالح المركزية والمحلية لإدارتهم أو هيئاتهم الأصلية لتذليل الصعوبات المحتملة التي يواجهها المستثمرون، من أجل ضمان فعالية عمل الشباك الوحيد وجعله أداة حقيقية للتبسيط والتسهيل تجاه المستثمرين، تم إدخال تعديلات بغرض السماح لإنشاء فضاء ضروري لإنجاز وتطوير المشاريع الاستثمارية، إن الخدمات المقدمة من طرف الشباك، لم تعد تقتصر على المعلومة البسيطة بل تمتد إلى الانتهاء من جميع الإجراءات المطلوبة، وهذا بفضل التفويض الفعلي للسلطة، اتخاذ القرار والتوقيع الممنوح من طرف الإدارات والهيئات المعنية لممثلهم داخل الشباك.

2.1.1. أجهزة الوكالة:

يضم الشباك الوحيد اللامركزي المنصب على مستوى الولاية أربع مراكز تضم مجموع المصالح المؤهلة لتقديم الخدمات الضرورية لإنشاء المؤسسات ودعمها وتطويرها وكذا لإنجاز المشاريع: (زينات، 2016، صفحة 120)

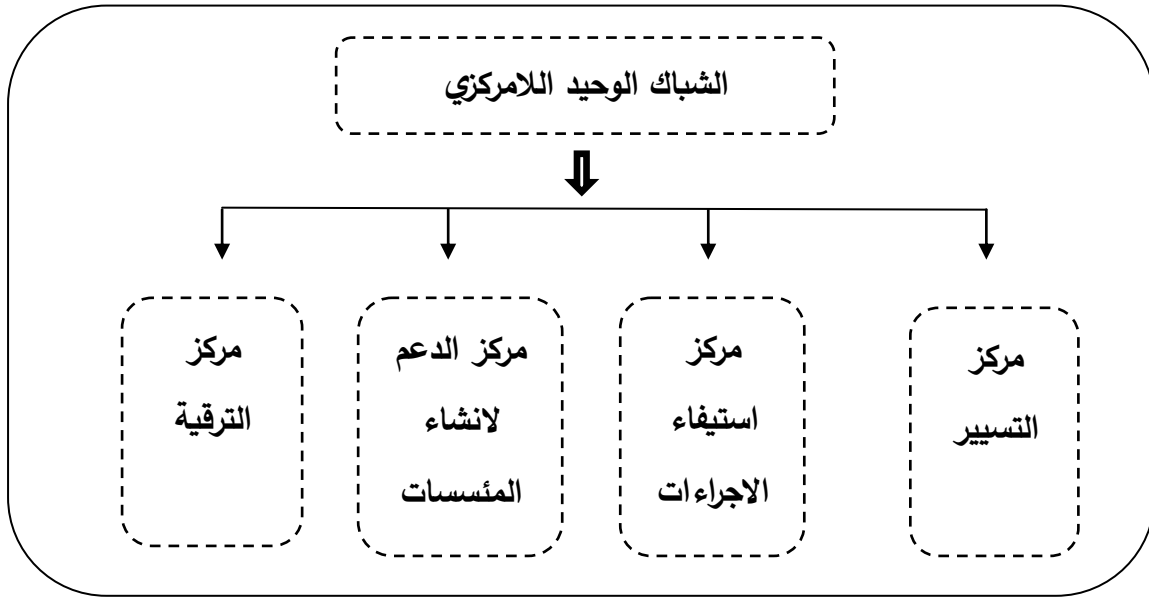
- **مركز تسيير المزايا:** يكلف بتسيير المزايا والتحفيزات المختلفة الموضوعة لفائدة الاستثمارات بواسطة التشريع المفعول، باستثناء تلك الموكلة للوكالة.

- مركز استفتاء الإجراءات: ويكلف بتقديم الخدمات المرتبطة بإجراءات إنشاء المؤسسات و انجاز المشاريع .

- مركز الدعم لإنشاء المؤسسات: ويكلف بمساعدة ودعم إنشاء وتطوير المؤسسات.

- مركز الترقية الإقليمية: ويكلف بضمان ترقية الفرص والإمكانيات المحلية.

الشكل رقم (01): هيكل الشبكة الوحيد اللامركزي.



المصدر: من اعداد الطلبة.

2.I. الاطار القانوني للوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار ومهامها.

1.2.I. الاطار القانوني للوكالة.

تمثل النصوص القانونية المتعلقة بالاستثمار في الجزائر وهي عبارة عن أوامر ومراسيم تنفيذية وقرارات التي على أساسها يتشكل لنا الاطار القانوني للوكالة. (الصيد، 2018-2019، صفحة 32)

- مرسوم تنفيذي، الأمر 03-01 المؤرخ في أول جمادى الثانية 1422 الموافق ل20 أوت سنة 2001 يتعلق بتطوير الاستثمار، الجريدة الرسمية العدد 47، سنة 2001.

الأمر 08-06 المؤرخ في 19 جمادى الثانية 1427 الموافق ل15 جويلية 2006 المعدل والمتمم للأمر 03-01 المؤرخ في 20 أوت 2001 والمتعلق بتطوير الاستثمار، الجريدة الرسمية العدد 64، السنة 2006.

- المرسوم التنفيذي رقم 06-356 المؤرخ في 16 رمضان 1427 الموافق ل 09 أكتوبر 2006 يتضمن صلاحيات الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار وتنظيمها وسيرها، الجريدة الرسمية، العدد 64.

- المرسوم التنفيذي رقم 06-357 المؤرخ في 16 رمضان 1427 الموافق ل 09 أكتوبر 2006 يتضمن تشكيل لجنة الطعن المختصة في مجال الاستثمار وتنظيمها وسيرها، الجريدة الرسمية، العدد 64، السنة 2006 .

- المرسوم التنفيذي رقم 07-08 المؤرخ في 22 ذي الحجة 1427 الموافق ل 11 يناير 2007. يحدد قائمة النشاطات والسلع والخدمات المستتناة من المزايا المحددة للأمر 01-03 المؤرخ في 20 أوت 2001 والمتعلق بتطوير الاستثمار.

- قرار وزاري مشترك مؤرخ في 20 جمادى الثانية عام 1429 الموافق ل 25 يونيو 2008 يتعلق بمعاينة لدخول في الاستغلال للاستثمارات المصرح بها بموجب الأمر رقم 01-03 المؤرخ في 20 أوت 2001 والمتعلق بتطوير الاستثمار.

- المواد من 12 الى 28 القانون 16-09 المؤرخ في 03 أوت 2016 والمتعلق بترقية الاستثمار، الجريدة الرسمية، العدد 64، السنة 2016.

- مرسوم تنفيذي رقم 17-100 مؤرخ في 6 جمادى الثانية 1438 الموافق ل 05 مارس 2017، يعدل ويتم المرسوم التنفيذي رقم 06-356 المؤرخ في 16 رمضان 1427 الموافق ل 9 أكتوبر سنة 2006 والمتضمن صلاحيات الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار وتنظيمها وسيرها، الجريدة الرسمية، العدد 16، السنة 2017م.

2.2.I مهام الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار

تتولى الوكالة الوطنية في ميدان الاستثمارات الاتصال مع الادارات والهيئات المعنية على الخصوص بالمهام التالية: (زينات، 2016، صفحة 109)

- ضمان ترقية الاستثمارات وتطويرها ومتابعتها؛

- استقبال المستثمرين المقيمين واعلامهم ومساعدتهم.

- تسهيل القيم بالإجراءات التأسيسية للمؤسسات وتجسيد المشاريع بواسطة خدمات الشبابيك الوحيدة واللامركزية؛

تسيير ومنح المزايا المرتبطة بالاستثمار في اطار الترتيب المعمول به.

- تسيير صندوق دعم الاستثمار المذكور في المادة 28 من الامر 03-01.
- التأكد من احترام الالتزامات التي تعهد بها المستثمرون خلال الاعفاء.
- المشاركة في تطوير وترقية مجالات وأشكال جديدة للاستثمار
- تقديم كل الخدمات الادارية والمعلومات المتعلقة بالاستثمار سواء للمقيمين أو غير المقيمين، وتبليغهم بقرار القبول أو رفض الاستثمار المرغوب والمزايا والحوافز المطلوبة، وهذا في مدة اقصرها 30 يوم من تاريخ ايداع الطلب، تبليغ المستثمر بقرار منحه المازيا المطلوبة أو رفض منحه اياها .
- تتولى المؤسسة مهمة منح المساحات العقارية للاستثمار الصناعي والسياحي الخدماتي.
- يبين قرار الوكالة زيادة على اسم المستفيد المزايا الممنوحة اياها وكذا الواجبات التي تقع على عاتقه طبقا للقانون.

3.I. الاستثمارات المؤهلة من مزايا الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار (ANDI) في الجزائر

يقصد بالاستثمار من خلال الامر التشريعي رقم 03-01 كل عملية اقتناء الأصول الموجهة لجلب رؤوس الأموال المستدامة لممارسة نشاط اقتصادي منتج، سواء كان هذا الاقتناء ضمن نطاق استحداث وانشاء أنشطة جديدة ، توسيع الطاقة الإنتاجية أو إعادة التوطين وإعادة التأهيل واستعادة الأنشطة، ولا سيما في سياق الخصخصة الجزئية أو الكلية، وكذا المساهمة في رأسمال مؤسسة في شكل مساهمات نقدية أو عينية.

وتقدم الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار في الجزائر من خلال الامر التشريعي رقم 03-01 مجموعة من الحوافز والامتيازات، يمكن ان يستفيد منها كل شخص طبيعي أو معنوي، مقيم أو غير مقيم، يرغب في إنشاء شركة خاضعة للقانون الجزائري، وقع اختياره على الاستثمار في نشاط اقتصادي لإنتاج السلع والخدمات غير المستثناة.

لا يمكن للأشخاص الذين استفادوا من الامتيازات الجبائية في إطار مختلف أجهزة دعم التشغيل (الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب، الصندوق الوطني للتأمين عن البطالة والوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر)، الاستفادة من جهاز دعم الاستثمار في إطار الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار إلا بعد:

- انتهاء فترة الإعفاء فيما يخص مرحلة الاستغلال الممنوحة في إطار نظام جهاز دعم التشغيل؛

- التخلي عن امتيازات جهاز دعم التشغيل. (<http://www.andi.dz> .le:13/04/2023)

1.3.I. الاستثمارات المؤهلة للاستفادة من مزايا الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار

تشمل الاستثمارات المؤهلة للاستفادة من المزايا التي تقدمها الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار كل النشاطات الاقتصادية المنتجة للسلع والخدمات، الغير مستتاة في إطار الاستثمار الوطنية و/ أو الأجنبية، بحيث تتمثل مجمل انواع الاستثمارات المؤهلة المستفاد من المزايا المقدمة في:

1.1.3.I. انشاء جديد:

خلق مشروع استثماري غير موجود أو ليس قائم عن طريق استغلال وسائل إنتاج جديدة والتي هي من وجهة نظر اقتصادية تتناسب مع زيادة حقيقية في أسهم رأس المال الوطني، ويستثنى من مفهوم "إنشاء جديد"، استعادة الأنشطة القائمة تحت اسم آخر أو الشكل القانوني بما فيها المصحوبة باستثمارات إضافية أو خلق الاستثمار من السلع أو المعدات المستعملة في النشاط القائم.

2.1.3.I. توسيع قدرات الانتاج بواسطة ادراج استثمارات تكميلية:

ويقصد بالتوسيع هو الاكتساب أو الاقتناء بنفس الشكل الجبائي لرأس المال والأصول الدائمة من أجل زيادة طاقتها الإنتاجية أو توسيع إنتاجها من السلع والخدمات، يستثنى من مفهوم "التوسيع"، اقتناء معدات إضافية ولواحق ذات صلة كذلك اقتناء معدات التجديد أو استبدال أخرى الموجودة منها.

3.1.3.I. اعادة التأهيل:

عملية اقتناء السلع والخدمات الموجهة لمجابهة العتاد المستعمل والمعدات القائمة أو الموجودة سابقا القديمة منها خاصة وذلك لزيادة الإنتاجية.

2.3.I. المزايا الممنوحة من طرف الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار المخصصة للاستثمار

يمكن أن تستفيد المشاريع الاستثمارية من الإعفاءات والتخفيضات الضريبية حسب تموقع النشاط وتأثير المشاريع على التنمية الاقتصادية والاجتماعية ، توجد ثلاثة مستويات من المزايا تتمثل في:

أولا - مزايا مشتركة للاستثمارات المؤهلة القابلة للاستفادة؛

ثانيا - مزايا إضافية لفائدة الأنشطة ذات الامتياز و / أو التي تخلق فرص عمل

ثالثا - المزايا الاستثنائية لفائدة الاستثمارات ذات الأهمية الخاصة للاقتصاد الوطني.

(<http://www.andi.dz> .le:16/04/2023)

أولاً: مزايا مشتركة للاستثمارات المؤهلة القابلة للاستفادة:

وتتمثل في : (شلال، 2018، صفحة 31)

أ- المشاريع المنجزة في الشمال: تستفيد من :

❖ مرحلة الإنجاز:

- الاعفاء من الحقوق الجمركية فيما يخص السلع المستوردة التي تدخل مباشرة في إنجاز الاستثمار؛
- الاعفاء من الرسم على القيمة المضافة، فيما يخص السلع والخدمات المستوردة أو المقتناة محليا التي تدخل مباشرة في إنجاز الاستثمار
- الاعفاء من دفع حق نقل الملكية بعوض والرسم على الإشهار العقاري عن كل المقتنيات العقارية التي تتم في إطار الاستثمار المعني
- الاعفاء من حقوق التسجيل والرسم على الإشهار العقاري ومبالغ الأملاك الوطنية المتضمنة حق الامتياز على الأملاك العقارية المبنية وغير المبنية الموجهة لإنجاز المشاريع الاستثمارية، وتطبق هذه المزايا على المدة الدنيا لحق الامتياز الممنوح
- تخفيض بنسبة 90% من مبلغ الإتاوة الإيجارية السنوية المحددة من قبل مصالح أملاك الدولة خلال فترة إنجاز الاستثمار؛
- الاعفاء لمدة عشر (10) سنوات من الرسم العقاري على الملكيات العقارية التي تدخل في إطار الاستثمار ابتداء من تاريخ الاقتناء؛
- الإعفاء من حقوق التسجيل فيما يخص العقود التأسيسية للشركات والزيادات في رأسمال.

❖ مرحلة الاستغلال:

- لمدة ثلاث (3) سنوات بالنسبة للاستثمارات المحدثة حتى مائة (100) منصب شغل إبتداء من بدء النشاط وبعد معاينة الشروع في النشاط الذي تعده المصالح الجبائية بطلب من المستثمر:
- الإعفاء من الضريبة على أرباح الشركات (IBS)؛
- الإعفاء من الرسم على النشاط المهني (TAP)؛
- تخفيض بنسبة 50% من مبلغ الإتاوة الإيجارية السنوية المحددة من قبل مصالح أملاك الدولة.

ب- الاستثمارات المنجزة في الجنوب والهضاب العليا، والمناطق التي تستدعي تنميتها مساهمة خاصة من قبل الدولة:

❖ مرحلة الإنجاز:

- الاعفاء من الحقوق الجمركية فيما يخص السلع المستوردة وغير المستثناة من المزايا والتي تدخل مباشرة في إنجاز الاستثمار

- الاعفاء من الرسم على القيمة المضافة فيما يخص السلع والخدمات غير المستثناة من المزايا والتي تدخل مباشرة في إنجاز الاستثمار؛

- الاعفاء من دفع حق نقل الملكية بعوض والرسم على الإشهار العقاري عن كل المقتنيات العقارية التي تتم في إطار الاستثمار المعني؛

- الاعفاء من حقوق التسجيل ومصاريف الإشهار العقاري ومبالغ الأملاك الوطنية المتضمنة حق الامتياز على الأملاك العقارية المبنية وغير المبنية الممنوحة الموجهة لإنجاز المشاريع الاستثمارية، تطبق هذه المزايا على المدة الدنيا لحق الامتياز؛

- الاعفاء لمدة عشر (10) سنوات من الرسم العقاري على الملكيات العقارية التي تدخل في إطار الاستثمار ابتداء من تاريخ الاقتناء؛

- الاعفاء من حقوق التسجيل فيما يخص العقود التأسيسية للشركات والزيادات في رأسمال؛

- التكفل الكلي أو الجزئي من طرف الدولة بنفقات الأشغال المتعلقة بالمنشآت الأساسية الضرورية لإنجاز الاستثمار وذلك بعد تقييمها من قبل الوكالة؛

- التخفيض من مبلغ الإتاوة الإيجارية السنوية المحددة من قبل مصالح أملاك الدولة، بعنوان منح الأراضي عن طريق الامتياز من أجل إنجاز مشاريع استثمارية:

- بالدينار الرمزي للمتر مربع خلال فترة عشر (10) سنوات، وترتفع بعد هذه الفترة إلى 50% من مبلغ إتاوة أملاك الدولة بالنسبة للمشاريع الاستثمارية المقامة في المناطق التابعة للهضاب العليا، وكذا المناطق الأخرى التي تتطلب تنميتها مساهمة خاصة من قبل الدولة؛
- بالدينار الرمزي للمتر مربع لفترة خمس عشرة (15) سنة وترتفع بعد هذه الفترة إلى 50 % من مبلغ إتاوة أملاك الدولة بالنسبة للمشاريع الاستثمارية المقامة في ولايات الجنوب الكبير.

❖ مرحلة الاستغلال لمدة عشر (10) سنوات:

- اءفاء من الضريبة على أرباح الشركات؛

- اءفاء من الرسم على النشاط المهني؛

- تخفيض بنسبة 50% من مبلغ الإتاوة الإيجارية السنوية المحددة من قبل مصالح أملاك الدولة.

ثانيا: مزايا إضافية لفائدة الأنشطة ذات الامتياز و/ أو التي تخلق فرص عمل: وتتمثل في :

يتعلق الأمر في المقام الأول بالتحفيزات الجبائية والمالية الخاصة المقررة من طرف الأنظمة المعمول بها لصالح النشاطات السياحية، الصناعية والفلاحية، هذه المزايا لا يمكن جمعها مع تلك المنصوص عليها في منظومة قانون ترقية الاستثمار وفي الحالة يتم تطبيق التحفيز الأكثر تشجيع.

أما النوع الثاني من المزايا الإضافية فهو يخص المشاريع التي تخلق أكثر من 100 منصب شغل دائم، والمنجزة في المناطق التي تستدعي التنمية، وتستفيد هذه المشاريع من مدة إعفاء جبائي يقدر بـ 5 سنوات على مرحلة الاستغلال.

ثالثا: المزايا الاستثنائية لفائدة الاستثمارات ذات الأهمية الخاصة للاقتصاد الوطني:

ويتعلق الأمر ب: (<http://www.andi.dz. le:17/04/2023>)

❖ مرحلة الإنجاز:

- كل المازيا المشتركة المتعلقة بفترة الإنجاز؛

- منح إعفاء أو تخفيض، طبقا للتشريع المعمول به، للحقوق الجمركية والجبائية والرسوم وغيرها من الاقطاعات الأخرى ذات الطابع الجبائي والإعانات أو المساعدات أو الدعم المالي، وكذا كل التسهيلات التي قد تمنح؛

- إمكانية تحويل مازيا الإنجاز، بعد موافقة المجلس الوطني للاستثمار محل تحويل للمتعاقدين مع المستثمر المستفيد والمكلف بإنجاز الاستثمار لحساب هذا الأخير.

❖ مرحلة الاستغلال:

- تمديد مدة مزايا الاستغلال لفترة يمكن أن تصل إلى عشر (10) سنوات؛

- تستفيد من نظام الشراء بالإعفاء من الرسوم، المواد والمكونات التي تدخل في إنتاج السلع المستفيدة من الإعفاء من الرسم على القيمة المضافة.

الفصل الثاني

I. حصيلة المشاريع الاجمالية لنشاط الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار (ANDI):

سنحاول تقديم حصيلة مفصلة للمشاريع المدعمة من قبل الوكالة الى غاية 31-12-2022:

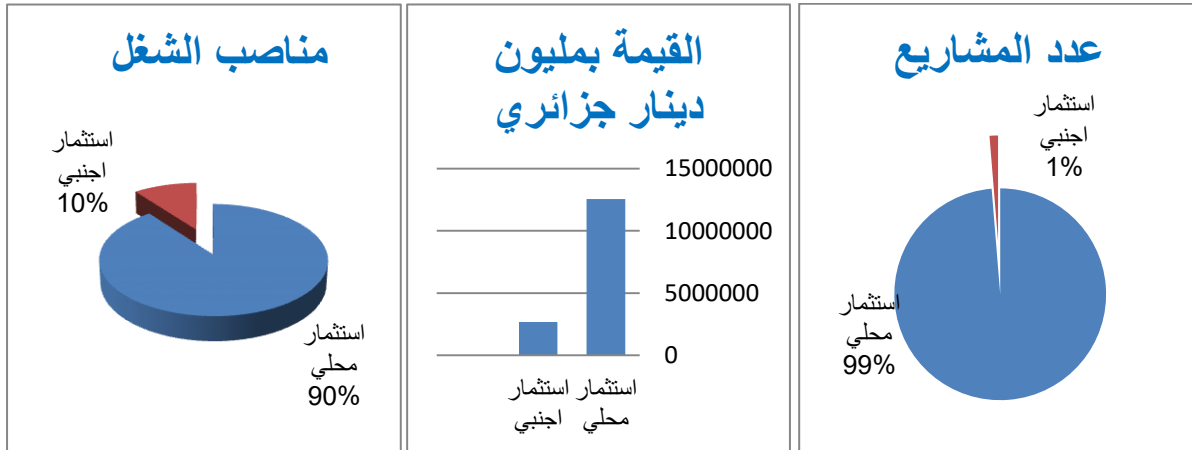
1.I. بيانات التصريح بالاستثمار الى غاية 2022: تتوزع الاستثمارات المصرح بها وفق الجدول التالي:

الجدول رقم(01): بيانات التصريح بالاستثمار الى غاية 2022.

نوع الاستثمار	عدد المشاريع	%	القيمة بمليون دينار جزائري	%	مناصب الشغل	%
الاستثمار المحلي	59695	% 99	12541839	%82	1076044	% 90
الاستثمار الاجنبي	782	% 1	2667604	%18	123312	% 10
المجموع	60477	% 100	15209443	% 100	1199356	% 100

Source: <http://www.andi.dz>, Le:04/05/2023.

الشكل رقم(02): التمثيل البياني للتصريح بالاستثمار الى غاية 2022.



المصدر: من اعداد الطلبة بناء على بيانات الجدول رقم (01).

يوضح لنا الجدول السابق اجمالي المشاريع الاستثمارية في الجزائر الى غاية 2022 والتي بلغت أكثر من 60 ألف مشروع استثماري بقيمة 15209443 مليون دينار جزائري، كما نلاحظ أن هذه الاستثمارات وفرت 1199356 منصب شغل، اضافة الى أن الاستثمارات المحلية شكلت 99% من اجمالي هذه المشاريع.

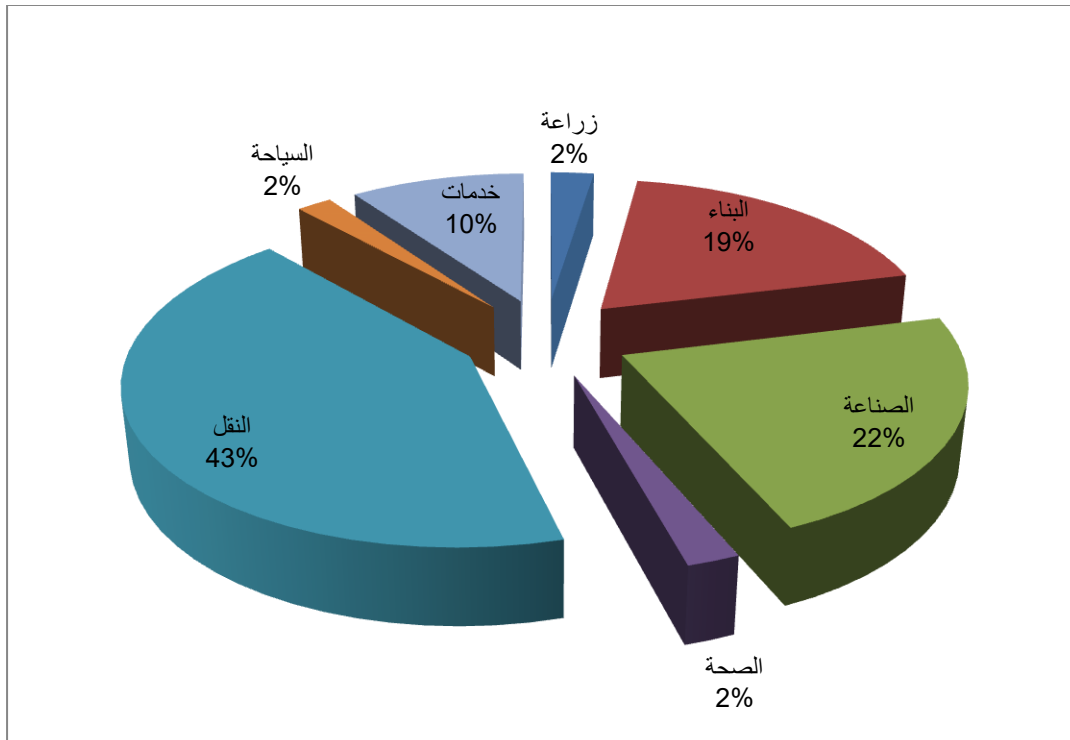
2.1. المشاريع الاستثمارية المعلنة حسب النشاط: تتوزع الاستثمارات حسب هذا القطاع وفق التالي:

الجدول رقم(02): توزيع الاستثمارات حسب قطاع النشاط الى غاية 2022.

القطاعات	عدد المشاريع	%	القيمة بمليون دينار جزائري	%	مناصب الشغل	%
زراعة	1466	2,42 %	347937	2,29 %	55527	4,63 %
البناء	11354	18,77 %	1428341	9,39 %	235301	19,62 %
الصناعة	13533	22,38 %	8991187	59,12 %	546248	45,55 %
الصحة	1298	2,15 %	301796	1,98 %	30927	2,58 %
مواصلات	25704	42,50 %	1047907	6,89 %	138089	11,51 %
السياحة	1191	1,97 %	1255026	8,25 %	70220	5,85 %
خدمات	5931	9,81 %	1837248	12,08 %	123044	10,26 %
المجموع	60477	100 %	15209442	100 %	1199356	100 %

Source: <http://www.andi.dz>, Le:06/05/2023.

الشكل رقم(03): التمثيل البياني لتوزيع الاستثمارات حسب قطاع النشاط الى غاية 2022 .



المصدر: من اعداد الطلبة بناء على بيانات الجدول رقم (02).

يوضح لنا الجدول السابق توزيع الاستثمارات في الجزائر حسب النشاط، مبينا أن قطاع النقل والمواصلات استحوذ على العدد الأكبر من المشاريع المنجزة الى غاية 2022 حيث سجلت حوالي 25704 مشروع، أي ما يعادل نسبة 42,50% من اجمالي عدد المشاريع المنجزة، ثم يليه قطاع الصناعة بنسبة 22,38% من اجمالي المشاريع، ثم قطاع البناء بنسبة 18,77% من اجمالي المشاريع، ثم يليه قطاع الخدمات بنسبة 9,81% من اجمالي المشاريع، في حين سجل قطاع الزراعة سوى 1466 مشروع بنسبة 2,42% من عدد المشاريع، وسجل قطاع السياحة 1191 مشروع بنسبة 1,97% .

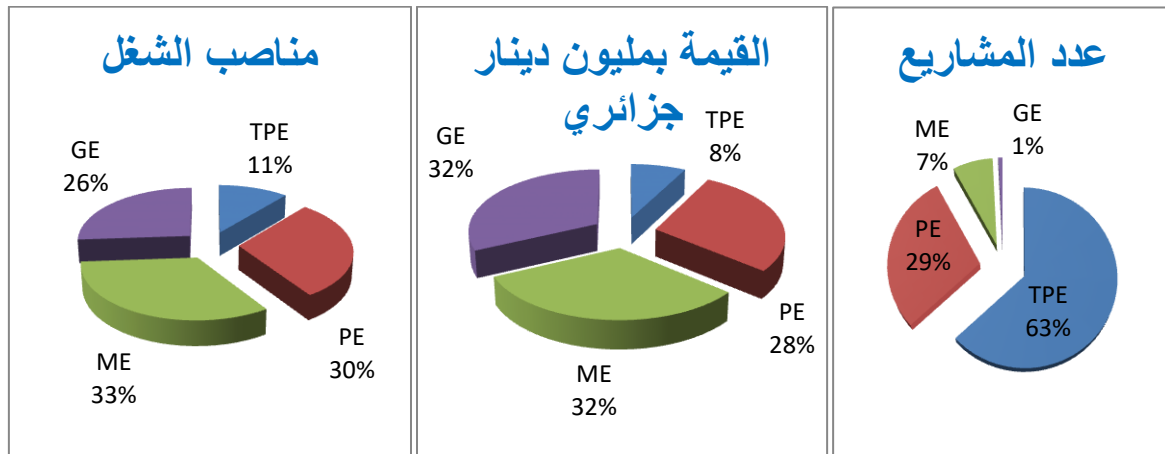
3.I. المشاريع الاستثمارية المصرح بها حسب القوى العاملة:

الجدول رقم (03): المشاريع الاستثمارية المصرح بها حسب القوى العاملة

شريحة من الموظفين	المؤسسات الصغيرة والمتوسطة	عدد المشاريع	القيمة بمليون دينار جزائري	مناصب الشغل	%
0 الى 9	TPE	38152	1171293	132805	11,07%
10 الى 49	PE	17525	4307496	355018	29,60%
50 الى 249	ME	4347	4871752	398525	33,23%
250+	GE	453	4858901	313008	26,10%
المجموع		60477	15209442	1199356	100%

Source: <http://www.andi.dz>, Le:07/05/2023.

الشكل رقم(04): التمثيل البياني للمشاريع الاستثمارية حسب القوى العاملة الى غاية 2022.



المصدر: من اعداد الطلبة بناء على بيانات الجدول رقم (03).

يوضح لنا الجدول السابق أن ما يقرب من 63% من المشاريع المعلنة للوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار هي شركات صغيرة جدا (0 إلى 9 موظفين)، والشركات الصغيرة (10 إلى 49 موظفا) في المركز الثاني بنسبة 28,98% من إجمالي المشاريع.

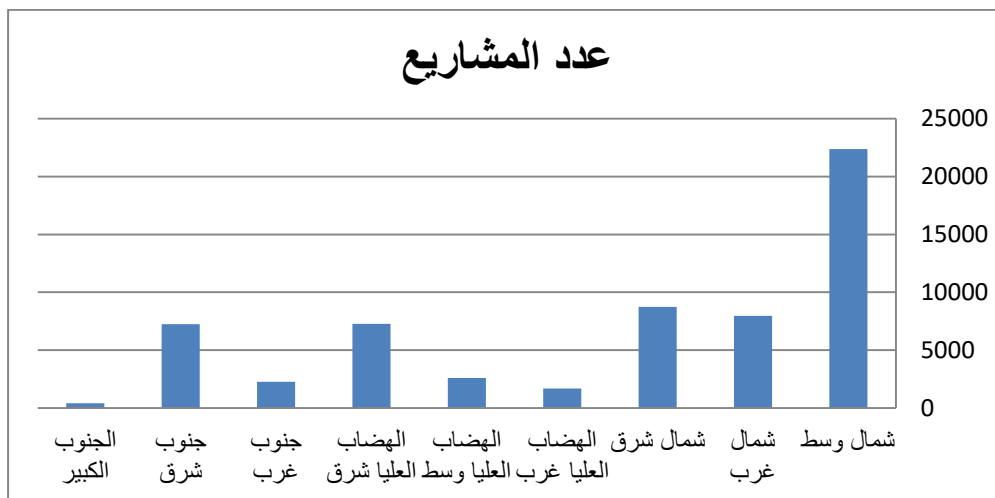
4.I. المشاريع الاستثمارية المصرح بها لسنة 2022 حسب المنطقة الجغرافية: تتوزع وفق التالي:

الجدول رقم (04): عدد المشاريع المصرح بها لسنة 2022 حسب المنطقة الجغرافية.

المنطقة	عدد المشاريع	القيمة بمليون دينار جزائري	مناصب الشغل
شمال وسط	22363	5241151	445567
شمال غرب	7966	3457997	228489
شمال شرق	8725	2156568	160870
الهضاب العليا غرب	1669	411566	34302
الهضاب العليا وسط	2590	690119	43183
الهضاب العليا شرق	7268	1645697	158840
جنوب غرب	2255	387563	25584
جنوب شرق	7237	1154720	97766
الجنوب الكبير	404	64062	7755
المجموع	60477	15209443	1202356

Source: <http://www.andi.dz>, Le:10/05/2023.

الشكل رقم (05): التمثيل البياني للمشاريع المصرح بها لسنة 2022 حسب المنطقة الجغرافية.



المصدر: من اعداد الطلبة بناء على بيانات الجدول رقم (04).

من خلال الجدول السابق لمخلص المشاريع الاستثمارية المصرح بها لسنة 2022، نلاحظ أن منطقة شمال وسط قد استحوذت على العدد الأكبر من المشاريع المصرحة بها حيث بلغت 22363 مشروع استثماري، وهذا بأكثر من 5241151 مليون دينار جزائري، موفرة بذلك أكثر من 445567 منصب شغل، لتليها منطقة شمال شرق 8725 مشروع استثماري بقيمة 2156568 مليون دينار جزائري وبأكثر من 160870 منصب شغل، ثم منطقة شمال غرب ب 7966 مشروع استثماري بقيمة 3457997 مليون دينار جزائري وبحوالي 228489 منصب شغل، ثم منطقة العصابة العليا شرق وجنوب شرق بأزيد من 7200 مشروع استثماري، وهذا بقيمة 1645697 مليون دينار جزائري و1154720 مليون دينار جزائري وبحوالي 158840 و97766 منصب شغل، ثم تأتي منطقتي الهضاب العليا وسط ومنطقة جنوب غرب بأكثر من 2000 مشروع استثماري بقيمة بلغت لكل منهما ب 690119 و387563 مليون دينار جزائري على التوالي، موفرة بذلك 43183 و25584 منصب شغل، لتأتي منطقة الجنوب الكبير في المرتبة الأخيرة بأقل عدد من المشاريع الاستثمارية ب 404 مشروع استثماري بقيمة بلغت حوالي 64062 مليون دينار جزائري وب 7755 منصب شغل.

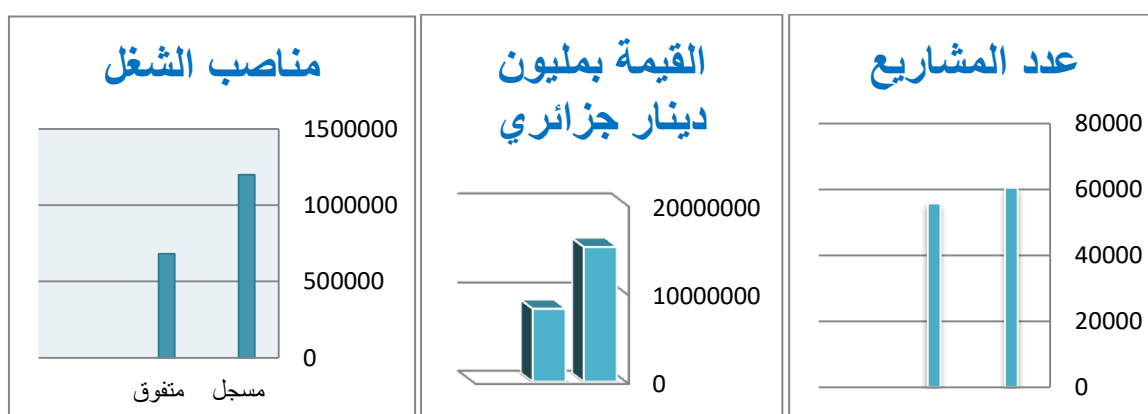
5.1. حالة المشاريع الاستثمارية المسجلة

الجدول رقم(05):بيانات حالة المشاريع الاستثمارية المسجلة

الحركة	عدد المشاريع		القيمة بمليون دينار جزائري		مناصب الشغل	
	متفوق	مسجل	متفوق	مسجل	متفوق	مسجل
المجموع	55753	60477	8257299	15209443	680928	1199356
معدل الانجاز	%92		%54		%57	

Source: <http://www.andi.dz>, Le:11/05/2023.

الشكل رقم(06): التمثيل البياني لحالة المشاريع الاستثمارية المسجلة.



المصدر: من اعداد الطلبة بناء على بيانات الجدول رقم (05).



ان الاستثمار ظاهرة اقتصادية جديرة بالدراسة والتفسير، ذلك أنه يعتبر أساس التنمية الاقتصادية.

وقد أبدت الجزائر إرادة قوية في تمويل ودعم الاستثمار وذلك بوضعها مجموعة من التسهيلات والتحفيزات لجذب المستثمرين وتشجيع الاستثمار كغيرها من الدول، لتتجاوز الوضعية الاقتصادية الصعبة التي يعرفها الاقتصاد في الفترة الحالية ولتمكين المستثمرين سواء محليين أو أجانب من المساهمة في العملية التنموية، بحيث أخذت الدولة على عاتقها توفير مناخ اقتصادي ملائم لإنجاح العملية الاستثمارية، فأرست العديد من الهيئات والهيكل الدعم وعلى رأسها الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار، لذلك فإن ما يمكن استخلاصه من هذه الدراسة يتلخص فيما يلي:

أولاً: نتائج الدراسة:

- تعد الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار ANDI مؤسسة حكومية مسؤولة عن تسهيل وترفيه ومرافقة الاستثمار من خلال أجهزة التحفيز؛
- تختلف الامتيازات الممنوحة لمختلف المشاريع الاستثمارية حسب موقع الاستثمار وطبيعته وذلك لتطبيق الاتجاه العام لجهاز الاستثمار الذي مفاده بقدر ما يكون الاستثمار ذو فائدة بقدر ما تعطى له حوافز معتبرة.
- تتولى الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار في ميدان الاستثمار استقبال المستثمرين وعلامهم ومساعدتهم؛
- تعمل الوكالة على تسيير منح المزايا المرتبطة بالاستثمار في إطار القوانين و التشريعات المعمول بها
- بلغ عدد المشاريع الممولة للنشاط المحلي 59695 مشروع بنسبة 99% من اجمالي عدد المشاريع.
- تحرص الوكالة الوطنية من خلال شبك الوحيد اللامركزي أن تكون المخاطب الوحيد لصاحب المشروع من أجل تحقيق وتسهيل الشكليات والإجراءات الادارية المتعلقة بالمشروع الاستثماري؛
- 99% من المشاريع الممولة من طرف الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار موجهة الى الاستثمار المحلي حسب نوع الاستثمار؛
- من أهم القطاعات الممولة من طرف الوكالة نجد: قطاع المواصلات، الصناعة، البناء، الزراعة.
- استفادة قطاعات من التمويل دون أخرى الأمر الذي عزز التفاوت بين القطاعات لعدم وجود خطة إستراتيجية تنموية؛
- 63% من المشاريع المصرح بها حسب القوى العاملة هي مؤسسات صغيرة جدا (0 الى 9 موظفين).

ثانيا: اقتراحات الدراسة

- منح الضمانات والامتيازات الكافية لجذب المزيد من الاستثمارات.
- تحقيق استقرار اقتصادي واجتماعي وسياسي من أجل تهيئة المناخ المناسب للمستثمرين المحليين والأجانب.
- توفير الظروف المحفزة للاستثمار من إدارة نزيهة وغير بيروقراطية ونظام مصرفي متطور؛
- وضع سياسة اقتصادية متكاملة تهدف الى تحقيق الاستقرار الاقتصادي.

ثالثا: آفاق الدراسة

في الأخير نشير إلى أن دارستنا هذه لا تخل من النقائص، إذ بقية الكثير من النقاط التي تستحق التوضيح والدارسة بشكل اعمق، وعليه نقترح بعض المواضيع التي يمكن أن تكون محل بحث ودارسة تتمثل في:

- واقع وآفاق الاستثمار في الجزائر والضمانات الممنوحة لجلب الاستثمارات المحلية والأجنبية؛
- التحفيزات والضمانات الممنوحة لجلب الاستثمارات المحلية والأجنبية.

قائمة المصادر والمراجع

- 1- أسماء زينات، "مكانة الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار في تشجيع الاستثمار في الجزائر باستخدام تحفيزات جبائية"، مجلة علوم الاقتصاد والتسيير والتجارة، العدد 33، 2016.
- 2- زهير شلال، دور الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار على ضوء القانون الجديد لترقية الاستثمار في الجزائر الواقع والافاق (2002-2016)، مجلة الاقتصاد والتنمية، المجلد 06، العدد 01، 2018.
- 3- سامية كريم، "دور الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار في تمويل المشاريع الاستثمارية في الجزائر"، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماستر، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة محمد بوضياف-المسيلة، الجزائر، 2019/2018.
- 4- ساعد الصيد وشاكي مولود، "دور الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار (ANDI) في انشاء المؤسسات الصغيرة والمتوسطة - دراسة حالة وكالة المسيلة-"، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماستر، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة محمد بوضياف_ المسيلة، الجزائر، 2019/2018.
- 5- الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار ، <http://www.andi.dz>

الملخص:

أولت الجزائر اهتماما كبيرا ككل الدول بمجال الاستثمار من خلال مجموعة من الهياكل والأجهزة التي قامت بإنشائها قصد جذب أكبر قدر ممكن من الاستثمارات، سواء محلية كانت أو أجنبية .

ومن بين هذه الهياكل نجد الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار ANDI، لهذا قمنا بهذه الدراسة قصد التعرف على الدور الأساسي الذي تلعبه الوكالة في دعم وتطوير المشاريع الاستثمارية ، ومجموعة الحوافز والامتيازات التي تقدمها الوكالة في تطوير الاستثمار. وتوصلنا من خلال هذه الدراسة إلى أن الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار ANDI مؤسسة حكومية مسؤولة عن تسهيل ومرافقة الاستثمار من خلال أجهزة التحفيز، و تسيير منح المزايا المرتبطة بالاستثمار في إطار القوانين والتشريعات المعمول بها، وكذا تسهيل استكمال الاجراءات الادارية المتعلقة بمختلف المؤسسات من خلال الشباك العملياتي الوحيد.

الكلمات المفتاحية: الاستثمار، المزايا والحوافز ، الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار ANDI.

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ
الْحَمْدُ لِلَّهِ الَّذِي
خَلَقَ السَّمَوَاتِ وَالْأَرْضَ
وَالَّذِي جَعَلَ الْمَوْتَ
وَالْحَيَاةَ وَالَّذِي
يُحْيِي الْمَوْتَى
وَالَّذِي يُخْرِجُ
الْحَبَّ وَالذُّرْءَ
وَالَّذِي يُصَوِّرُ
الْبَشَرَ فِي أَرْوَاحِهِ
وَالَّذِي يُنَزِّلُ
الْمَاءَ مِنَ السَّمَاءِ
فِيهِ نَبَاتٌ
وَالَّذِي يُصَوِّرُ
الْبَشَرَ فِي أَرْوَاحِهِ
وَالَّذِي يُنَزِّلُ
الْمَاءَ مِنَ السَّمَاءِ
فِيهِ نَبَاتٌ